ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Khitam Hatem Hammood
Imam Kadhum College Babylon
Email finbabel9@alkadhum-col.edu.iq:
Marwan Abdul Razzaq Matar
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Aqeel Alwan Mohsin
Imam Kadhum College Babylon
Email :
alwanaqeel1986@gmail.com

Keywords:
exchange rate, employment, Iraqi economy.
A R T I C L E I N F O

Article history:
Received ٤ Aug 2024
Accepted ٩ Sep 2024
Available online ١ Oct 2024

The effect of the exchange rate on usage (a case study of the Iraqi economy)

For the duration (1990-2015)

A B S T R A C T

The exchange rate management is one of the most important tools of economic policy because it has a wide area in achieving stability and economic growth by providing stability in the exchange rate of the currency of the concerned country, as well as its impact and influence on the money supply and then treating economic crises of a monetary nature and reducing the risks of the currency exchange rate . As for the exchange rate management in Iraq, it has gone through several stages, from fixation to linking to a basket of currencies to free float, which we are going to discuss in this research is what monetary policy achieved, especially after enjoying independence in accordance with the Central Bank of Iraq Law No. 56 of 2004 and what the free exchange rate achieved From economic gains in addition to the foreign currency auction, which had a direct impact on the stability of the Iraqi dinar exchange, as well as the decrease in inflation rates, but it is not possible to continue managing the exchange rate through the currency auction channel after the latter has exhausted its benefits in currency stability and low levels Inflation, and the search for another method that is compatible with the current conditions of the Iraqi economy.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.3810

تاثير سعر الصرف في الاستخدام (دراسة حالة الاقتصاد العراقي) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

م.م.ختام حاتم حمود الجبوري/ كلية الامام الكاظم (ع) اقسام بابل
م. مروان عبدالرزاق مطر/ / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
عقيل علوان محسن/ كلية الامام الكاظم (ع) اقسام بابل

الخلاصة:

تعد ادارة سعر الصرف من اهم ادوات السياسة الاقتصادية لما تمتلكه من مساحة واسعة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بتوفير الاستقرار في سعر صرف عملة البلد المعني ، فضلا عن تاثيره وتاثره بعرض النقد ومن ثم علاج الازمات الاقتصادية ذات الطبيعة النقدية والتقليل من مخاطر سعر صرف العملة . وبالنسبة لادارة

سعر الصرف في العراق فقد مر بمراحل عدة ، من التثبيت الى الربط بسلة عملات الى التعويم الحر، والذي نحن بصدده في هذا البحث يتمثل بما حققته السياسة النقدية وخصوصا بعد تمتعها بالاستقلال على وفق قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وماحققه سعر الصرف الحر من مكاسب اقتصادية فضلا عن مزاد العملة الاجنبية الذي كان له الاثر المباشر في استقرار صرف الدينار العراقي ، فضلا عن انخفاض معدلات التضخم ، الا انه من غير الممكن الاستمرار في ادارة سعر الصرف عبر قناة مزاد العملة بعد ان استنفذ هذا الاخير فوائده في استقرار العملة وانخفاض مستويات التضخم ، والبحث عن اسلوب اخر يتواءم مع الظروف الحالية للاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الاستخدام، الاقتصاد العراقي

المقدمة

من السياسات المتعددة سياسة سعر الصرف التي تلجا اليها السلطات النقدية من اجل ادارة الاقتصاد المحلي بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، زيادة عن الحد من الاختلال والتذبذب الذي يتسبب بزيادة تكاليف تترتب على اعادة تصحيح ذلك الاختلال. فضلًا عن ان سياسة سعر الصرف لها اهمية بالغة على النشاط الاقتصادي الوطني بشكل عام ، والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل خاص ، ولسياسة سعر الصرف العديد من الاجراءت التي يمكن استعمالها في اطار معالجة الازمات الاقتصادية والحد من مخاطرها على مستوى الاداء اليومي للمتغيرات الاقتصادية بمجملها ، ولسعر الصرف اهمية تلاحظ في تحديد ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤشراته على المديين الطويل او القصير ، وفضلا عن تعدد انظمة سعر الصرف فان الدول تسعى دائما لاختيار افضل الانواع وبما يتناسب مع واقعها الاقتصادي، فهنالك دول عدة تتمسك باتباع سياسة تثبيت سعر صرف عملتها وربطه بمختلف العملات ، في حين ان هنالك دولًا اخرى تقوم باتباع سياسة تعويم سعر صرفها وترك تحديده على وفق عوامل العرض والطلب داخل السوق .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

اولًا: مشكلة البحث

هل هناك تأثير ايجابي ام سلبي لسعر الصرف على العمالة ؟وكيف يمكن معالجتها في ظل تقلبات سعر الصرف ؟

ثانيًا : اهمية البحث

لسعر الصرف اهمية كبيرة في تحقيق الأستقرار في اليد العاملة بتحقيق الوزن الاقتصادي الداخلي او الخارجي ,ويعد الاستخدام من اهم العوامل الانتاجية وان نتائج العملية الانتاجية تؤول الى اليد العاملة

ثالثًا : هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل وقياس التاثير الذي يجد له وسعر الصرف الصرف في الاستخدام .

رابعا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ارتفاع اسعار الصرف يؤدي الى زيادة الاستخدام في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من طريق زيادة الانتاج والناتج المحلي الاجمالي والتضخم وغيرها .

خامسًا: حدود البحث

١ـ الحدود المكانية يتمثل في العراق باعتبار الظاهرة المدروسة في تلك المدة

٢ـ الحدود الزمانية حددت مدة البحث للسنوات مابين (١٩٩٠ـ٢٠١٥)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المبحث الاول

التاصيل النظري والمفاهيمي لسعر الصرف و الاستخدام

اولا :- مفهوم سعر الصرف

يؤدي سعر الصرف دورا مهما في التعبير عن قيمة العملات المحلية عند قياسها مع العملات الاجنبية مع الاخذ بنظر الحسبان وجود عملات اجنبية محددة تكون ضمن سلة العملات يتم القياس على اساسها لمعرفة قيمة

العملة المحلية ، و لأسعار الصرف اهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك بعملية التبادل الدولي بين بلدان العالم المختلفة. وتوجد تعاريف عدة لسعر الصرف فمنهم من يعرفه بأنه عدد وحدات النقد الوطني التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الدولي (الاجنبي) وهكذا يمكن القول ان سعر الصرف هو مرآة تعكس مالية الدولة او مركزها التجاري مع الدول الاخرى من طريق الصادرات والاستيرادات ، اي انه يربط اقتصاد اي دولة معينة باقتصاد الدولة الاخرى. (سمير، ٢٠١١، صفحة ١٥))

ثانيا:- أنواع أسعار الصرف

1- سعر الصرف الاسمي: يوضح سعر الصرف الاسمي عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من عملة البلد الاخر (الاجنبية) وان السعر الاسمي يعد المقياس الاساس لقيمة عملة بلد معين والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد محلية، ويتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات بحسب أسعار هذه العملات المعلنة ويتحدد سعر الصرف لأي عملة من طريق العرض والطلب عليها في سوق الصرف في اي لحظة معينة . ((سليم، ٢٠٠٥-٢٠١١، صفحة ١٩)).

٢ - سعر الصرف الحقيقي: يعد سعر الصرف الحقيقي أداة للمحافظة على القدرة التنافسية لأي دولة نظرًا للدور الكبير في الاقتصاد منها و مواجهة معدلات التضخم المحلي التي تصيب الاقتصاد ، وذلك لأنه يقوم بربط السوق المحلي بالسوق الدولي العالمي ، ويمكن بيان ذلك بالعلاقة الرياضية الآتية ((جبار، ٢٠٠٥، الصفحات ١٢-١٣))

$$(i).....Re=\frac{pd}{e.pf}$$

إذ أن Re :سعر الصرف الحقيقي

Pd : الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة المحلية

e : سعر الصرف الاسمي

Pf : الرقم القياسي لأسعار السلع بالعملة الاجنبية

ومن المعادلة الرياضية السابقة نلاحظ وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية الدولية.

ج - سعر الصرف الفعال ويعرف سعر الصرف الفعال بأنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية مقابل عملات الشركاء التجاريين ويقسم سعر الصرف الفعال الى :

١ - سعر الصرف الفعال الاسمي

سعر الصرف الفعال (الاسمي) هو القيمة الاسمية الحقيقية لعدد محدود من العملات نتيجة للحركة التي تحدث لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبة بسنة الاساس. ((رشيد، ٢٠٠٥-٢٠١١، صفحة ٢٠))

ويمكن حسابه على النحو الآتي ((الحسين، ٢٠١١، الصفحات ٣-٥))

$$NEER = \sum_P Z \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} * 100 = \sum_P Z_P \ INER_{PR} \ * 100$$

(Nominal Effective Exchange Rate(NEER

ZP: حصة الدولة P من اجمالي الصادرات للدولة المعنية (r) مقومة بعملة هذه الأخيرة

(e pr) o, (ep r) t سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي المقارنة والاساس

pr:مؤشر سعر الصرف الثنائي الhاسمي في سنة القياس المعتمدة مقارنة بسنة الاساس.

و تختلف القيمة المحتسبة باختيار سنة الاساس المستخدمة والقاعدة في اختيار سنة الاساس يتم اختيار السنة التي يكون الاقتصاد في البلد المعني قريبًا من التوازن (توازن داخلي وقابلية الوضع الخارجي للاستمرار) وأسلوب احتساب المتوسط وبلدان الشركاء التجاريين والاوزان المعتمدة في تكوين السلة.

٢ - سعر الصرف الفعال الحقيقي:-

يستخدم مؤشر سعر الصرف الفعال الحقيقي REER لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة(عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين).

و سعر الصرف الفعال الحقيقي هو سعر الصرف الفعال الاسمي معدلا بحركات الاسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين ، وهناك عدة صيغ تستخدم في إيجاده نذكر منها ((الحسين، ٢٠١١، صفحة ٥)

$$\text{REER}_i = \sum_{i=1}^{n} wi \frac{RER.P_w}{pd} \quad (1$$

- سعر الصرف الفعال الحقيقي للدولة: REER
- سعر الصرف الحقيقي بين عملة الدولة المعنية مع عملة الدولة الشريك التجاري i : RER
- pw, pd عملة الدولة المعنية و عملة الدولة الشريكة بالتجارة .
- اوزان الترجيح المتمثلة بالاستيرادات أو الصادرات أوكليهما للدول المعنية مع الدولة الشريكة تجاريا i :Wi
- عدد الشركاء التجاريين: n

ثالثًا : وظائف سعر الصرف

سنتطرق الوظائف الاساسية لسعر صرف العملات الاتية:-

١ -الوظيفة القياسية : ويقصد بها الاسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعارها في الاسواق العالمية والخارجية ، أي ان المنتجين المحليين يعتمدون على سعر الصرف بغرض مقارنة و قياس الاسعار المحلية لسلعة معينة مع اسعار السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف حلقة بالنسبة للدولار بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية ((صابرين، ٢٠٢٠، صفحة ١١٣)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

٢ -الوظيفة التطويرية: تتمثل بتطوير الصادرات المحلية سواء كانت موادَّ اولية أو سلعًا نصف مصنعة أو منتجات نهائية، أي يستخدم سعر الصرف في التطوير, ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن او تعطيل فروع صناعية معينة والاستعاضة عنها الاستيرادات التي تكون اسعارها ادنى من الاسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف يلائم الاستيرادات المعينة، وبالاخر يلاحظ تأثير سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للدول. ((ضريفة، ٢٠١٦، صفحة ١٠))

٣-الوظيفة التوزيعية: وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول ((صابرين، ٢٠٢٠، صفحة ١١٤)

رابعا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف ((صابرين، ٢٠٢٠، صفحة ١١٣) يتأثر سعر الصرف بعوامل عدة من بينها

١- التضخم: ففي عالم فيه حركة راس المال دولية، فان السياسة النقدية المستقلة التي يمكن لها أن تتعايش مع نظام أسعار الصرف الثابتة، وهذا ما يطلق عليه استحالة الثالوث المقدس، فان الارتباط بين معالجة أسعار الصرف العائمة والتضخم أدى ببعض الاقتصاديين الى القول بان واحدة من تكاليف معالجة التضخم هي زيادة تقلبات أسعار الصرف، فمتغيرات مثل التضخم والنمو قد تؤدي بالتأثير على سعر الصرف، فأسعار الصرف الحقيقية التي تعود إلى القيمة الرسمية الثابتة ما دامت نسب التضخم في تزايد .

٢- ويؤثر كذلك عرض النقد على سعر الصرف، ؛ إذ كانت المدرسة النيوكلاسيكية ترى، ترى النظرية الكمية للنقود، بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود المتداولة وكذلك بين المستوى العام للأسعار، وقد تكون بنفس الاتجاه والنسبة .

٣-أسعار الفائدة تؤثر أيضا في سعر الصرف، فحركة رؤوس الاموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي أنما تتحرك بحثا عن الفائدة ، فالبلد الذي فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن سائر البلدان فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الاموال على الانتقال إليه، مما يعني زيادة عرض العملة في الدخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.

٤- ميزان المدفوعات له التأثير ايضا على سعر الصرف فاذا كان هنالك اختلال وعدم عدم التوازن في ميزان المدفوعات ذلك سوف يؤثر تأثيرا تاما في سعر الصرف باعتباره علاقة وصل بين بلد محلي والعالم الخارجي ،وعلى سبيل المثال في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يتيح زيادة في الطلب على عملات البلد الاجنبي لسد العجز الذي حصل ، ومقابل ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الطلب على عملة البلد المحلي اي يحصل تذبذب في سعر صرف عملة البلد المعني، ويحدث العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

٥- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: عند ارتفاع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات، تتجه قيمة العملة نحو الارتفاع ، وذلك يعود لتزايد طلب الاجانب للعملة هذه ، وسيعمل ذلك على تشجيع البلد للاستيراد من الخارج مما يؤدي بدوره إلى التوازن في سعر الصرف للبلد.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثانيًا/الاطار النضري للاستخدام

اولًا/مفهوم الاستخدام

ان تحقيق حالة الاستخدام في اي اقتصاد من الصعوبة بمكان الوصول اليها ؛ وذلك لأنه من الاوضاع المثلى ان لم يكن مستحيلا ((الرحمن، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٩)) . ان الاستخدام او التشغيل او التوظيف بمعناه الواسع ينطبق على رأس المال ، الارض ، التنظيم (اما بمعناه الضيق فيقصد به العمل المشارك في العلمية الانتاجية) .

ويعرف بانه ((استخدام عنصر العمل في العملية الانتاجية عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل في عملية انتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة)) .

٢- انواع الاستخدام هنالك نوعان من الاستخدام

هنالك نوعان من الاستخدام هما:-((احمد، ٢٠١٤، صفحة ١٠٦)

أ- الاستخدام الكامل

وهو الحالة التي يتساوى فيها عدد العاطلين عن العمل مع الوظائف الشاغرة ، اي ان العمل متاح لأكبر عدد من القوى العاملة .

ب- الاستخدام الناقص

ويعني ان الافراد ليس عاطلين عن العمل تماما ، ولكن هؤلاء الافراد غير مستخدمين استخداما كاملا ، اي الفرق بين قدرة ورغبة العامل على العمل ومقدار العمل الذي يقوم به ((الرحيم، ٢٠١٢، صفحة ٤)).

٣-اهداف استخدام سعر الصرف

هنالك عدة اهداف للاستخدام(**(https://mawdoo3.com) -:(**

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- يؤدي سعر الصرف الى منع حدوث التضخم ومواجهته.
- يؤدي دورًا مهما في تخصيص وتوجيه الموارد وتسخيرها للإفادة منها بتحويلها إلى سلع دولية قابلة للتصدير تستفيد منها الدولة.
- يساعد في اعادة توزيع الدخل بين الطبقات المحليّة.
- يؤدي الى تحفيز الصناعات المحلية وتطويرها .

٤-سياسات الاستخدام:-

١-سياسة الاستخدام في عقد السبعينيات :

تمثلت بداية السبعينيات بوجود خطط التنمية القومية تؤكد على رفع الكفاءة الفنية للطاقة البشرية،وبالطرق التي تحقق أعلى إنتاجية ممكنة ، لقد طبق التوزيع المركزي للخريجين في نهاية السبعينيات، و تحديدا في عام ١٩٧٩ ، و قد كان التوزيع المركزي أهم ما يميز سياسة التشغيل المتبعة بهذه المرحلة ، و كان تطبيق هذا النظام هو لتلبية الطلب المتزايد على القوى العاملة لتأمين احتياجات الوزارات و الدوائر ليتماشى مع متطلبات خطة التنمية القومية. ((حنان، ٢٠١٠))

.

٢ -سياسات الاستخدام خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات :

تمثلت هذه المدة بسياسة تشغيل اكبر عدد ممكن من العاملين دون النظر للاختصاص أو درجة المهارة مما ادى الى ظهور (البطالة المقنعة) ، و بشكل أكثر عمقا من المرحلة الاولى نتيجة لتراكم للخريجين، ففي بدايةعام ١٩٨٧ انتهجت الدولة ما عرف بسياسة التشغيل الامثل والكفوء و بدأت بما عرف بالثورة الادارية التي تبنت ما عرف ب (ترشيق أجهزة الدولة) ، التي تم على أثرها إلغاء بعض المؤسسات و الدوائر واتخذت إجراءات عديدة و بإدارة مباشرة من أعلى سلطة في الدولة بهدف تقليص عدد العاملين و تم فتح باب التقاعد والاستقالة التي كانت قبل سنة ١٩٨٧ ، ضربًا من الخيال، كما تم إلغاء التعيين المركزي عام ١٩٨٩ ((حنان، ٢٠١٠) وأدت حرب الخليج الثانية بداية عقد التسعينيات والعقوبات الاقتصادية وما أعقبها من تدمير المقومات الاقتصادية للاقتصاد العراقي ادت الى تراجع حركة التشغيل ((احمد، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، ٢٠١٠))

اما في عام ١٩٩٦ ،فبدأت الدولة بفتح باب التعيين بعقود و بنسبة ممن تم إخراجهم في عملية الترشيق في أجهزة الدولة ، ثم عاد التعيين المركزي من جديد في عام١٩٩٩ ، لكن بصورة اقتصرت على خريجي الكليات.

٣ - سياسات الاستخدام بعد ٢٠٠٣ :

شهدت هذه المدة تغييرات جذرية في واقع المجتمع العراقي بسبب الاحداث السياسية التي شهدتها الساحة و خصوصًا العراقية، والتي انعكست على مختلف اتجاهات البلد، بضمنها الحياة الاقتصادية، فقد شهدت أيضا فيما يتعلق بسوق العمل ، بروز ظاهرة الارتفاع المتزايد في وتائر نمو العرض ((حنان، ٢٠١٠)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المبحث الثاني

تحليل مؤشر سعر الصرف للدينار العراقي (١٩٩٠-٢٠١٥)

اولًا/ الملامح العامة للاقتصاد العراقي

ينفرد العراق عن سائر الدول العربية، على انه يمتلك قاعدة غنية بالموارد، بوصفه يمثل ثاني أكبر احتياطي دولي عالمي من النفط الخام، ويمتلك من الموارد المائية ما يجعله بعيدا عن مخاطر الشحة المائية ويمتلك قوى عاملة وطنية تشمل حوالي أكثر من خمسة ملايين شخص، وبهذا فهي تتفوق بكثرة الموارد الموجودة في أي من البلدان العربية ، وبالرغم من التدهورالذي يحصل في المؤشرات الاقتصادية المادية والبشرية ، غير أنه من الممكن لمجموع هذه الموارد، في مدة معينة من الزمن، أن تمكّن العراق من استعادة مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط، إلاّ أن بلوغ هذه الهدف يقتضي تحقيق تحول على ثلاثة مستويات ((مركز حمورابي للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨، صفحة ٢٦٦))

- الإنتقال من حالة النزاع الى إعادة التأهيل.
- الإنتقال من الاقتصاد المغلق الذي تسيطر عليه الدولة الى اقتصاد يتمتع بحرية يتجه نحو النمو.
- الإنتقال من الاقتصاد الاحادي الجانب الى اقتصاد متنوع.

لم يشهد الاقتصاد العراقي أيّ عملية تنمية حقيقية قبل عام ١٩٥٠ فقد كان العراق بلدا زراعيا تسهم فيه الزراعة بأكثر من ٣٠% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سكان الريف يشكل ٧٠%، وتبنت الدولة على عاتقها مسيرة البناء التي اقتصرت على هذا القطاع، باعتبار ان بقية القطاعات قد كانت هامشية يعود السبب الى عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية، وبعد اكتشاف مورد النفط وزيادة ايراداته خصصت الدولة كافة ايراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية، من الملاحظ الاقتصاد العراقي المحلي يعتمد بنسبة (٩٥%) على المورد النفطي من إجمالي دخل العراق، لذلك فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصادات النفطية بوصفه بلدا نفطيا بلغ الاحتياطي المؤكد* منه ١١٢ مليار برميل ، ويشمل:

ـ يمتلك هيكلا انتاجيا (غير مرن) وبهذا أصبح الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط الدولية

. اعتباره اقتصادا احادي الجانب يكون فيه المورد النفطي العامل الرئيسي في تحريك عجلة الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي

ـ يعاني من الاختلالات الهيكلية بسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وموارد مادية وبشرية.

ـ السياسات الاقتصادية المركزية التي جعلت النشاط الاقتصادي مرتبطًا بالفعاليات الحكومية الامر الذي جعلها لم تستطع الارتقاء بالمستوى المطلوب من النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

. التذبذب الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي.

لقد ادت السياسات الاقتصادية السابقة الى فشل واضح في النهوض بالبنية التحتية في البلاد، لذلك فهنالك ضرورة ملحة بالتحول الى اقتصاد السوق بعد أن أثبت نظام التخطيط والإدارة المركزية اخفاقه في تحقيق الأهداف التي أنيطت به ((سحر، ٢٠١١، صفحة ٣))

وعودا على بدء فقد شهدت الدولة العراقية عدة أدوار اقتصادية، تمثل الدور الاقتصادي الذي أدته الدولة منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٥٨ بالدور التنظيمي، وبعد هذا التاريخ بدأ الدور الإنمائي يأخذ مداه ؛ إذ إن الدولة باتت تعد النشاط الاقتصادي جزءا أساسيا من مهامها، فبدأت بوضع الخطط الاقتصادية بمختلف مستوياتها، وأصبح القطاع العام يتسع حتى وصل الى امتلاك المؤسسات، والمنشآت الانتاجية في ميادين الصناعة والزراعة والخدمات وأضحى التدخل أكثر في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي.

لم تدم طويلا هذه السلوكيات حتى اتجهت الدولة نحو الأخذ بمسارات جديدة في تدخلها في النشاط الاقتصادي، فدخلت الدور التصحيحي وأوقفت العمل بالخطط الاقتصادية، واستمر الوضع حتى حصول عملية التغيير في مسار الدولة في عام ٢٠٠٣بإسقاط النظام (((مركز حمورابي للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨، الصفحات ٢٩٦-٢٩٧))).

تعرض الاقتصاد العراقي الى ثلاثة حروب وحصار اقتصادي أستمر لأكثر من ١٢عاما ، وهذه الأمور جميعها انعكست بشكل سلبي على مسار التوازنات النقدية والاقتصادية ومنها التضخم، وسعر الصرف وكان حصيلتها ديونا خارجية كبيرة فرضت على العراق تقدر (٢٠٠-١٥٠) مليار دولار، فضلا عن بنى اقتصادية ارتكازية منهارة .

كما يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل التجاري، فبالرغم من الايجابيات التي حققتها سياسة تحرير التجارة الخارجية وخصوصا فيما يتعلق بإزالة التشوهات السعرية وزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد ومردوداتها على المستهلكين، إلاّ أن هذه السياسة لها آثارها السلبية في الاقتصاد العراقي، تتمثل بتخلف القطاع الانتاجي وعدم قدرته على إنتاج أبسط السلع.

ـ تحليل مؤشرات سعر الصرف

يؤدي سعر الصرف دورا محوريا في الاقتصادات كافة سواء كانت متقدمة، أم نامية، إذ إن الاستقرار الاقتصادي لن يتحقق بمعزل عن استقرار سعر الصرف، لذلك نجد هنا اهتماما واسعا من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية في سبيل الحد من التقلبات التي تحدث لهذا السعر، وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية

الحقيقية الأخرى، ومنذ عام ٢٠٠٤وبعد صدور قانون البنك المركزي الجديد اتخذت الإجراءات لبدء المزادات علـى النقد الأجنبي لتحقيق أغراض عديدة منها :

١ - حدوث التوازن بين الطلب والعرض على الدولار.

٢ - إيجاد سعر صرف الذي يحدث التوازن بين الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.

٤ - نظام التعويم المدار المتبع من قبل البنك المركزي الذي يساعد على تخفيض قيمة الدولار الامريكي ورفع قيمـة الـدينار العراقي.

٥ - هبوط نسب التضخم ٢٠% في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام٢٠٠٦.

٦ - الهبوط في نسبة التضخم ساعد على إضافة قيمة شرائية للاقتصاد قدرت بحوالي ٢١ ترليون دينار على انها منافع.

٧ - الارتفاع في سعر الصرف للدينار العراقي بما يزيد عن ٤٠% مقارنة بعام٢٠٠٣

يلاحظ من التطورات التي تحدث بصورة ايجابية في إشارة سعر الصرف التي اعتمدتها السياسة النقدية تمثل المحور الإيجابي والمتغير المهم في خفض نسبة التكاليف الإجمالية في الاقتصاد الحقيقي وتطور النمو الاقتصادي وتعاظم العوائد الكليـة فـي النشاط الإنتاجي ((احمد، ١٩٨٠-٢٠١٠، صفحة ٤٢)وقد وجد البحث ان من الاهمية استكمال البحث بالتعرف على المسارات التي اتخذتها أسعار صرف الدينار العراقي للمدة (٢٠١٥-١٩٩٠) في صعودها وهبوطها للدلالة على النتائج التي تحققت من التدابير والاجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ فيما يخص معالجة بعض القضايا الاقتصادية ذات المساس الحيوي بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

إن اثار السياسة النقدية تنتقل الى الطلب الكلي بمجموعة من القنوات واهمها سعر الصرف ويعرف ((بانه عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بوحدة من النقد الاجنبي)) ؛ إذ يؤثر سعر الصرف في الاستخدام بصورة غير مباشرة بقناتي الطلب الكلي والتضخم ويمكن بيان هذا الاثر من خلال :- ناتج القطاع الصناعي ، النفقات الاستثمارية ، الصادرات والاستيرادات ، الايرادات والنفقات ،الناتج المحلي الاجمالي .

١ـ اثر سعر الصرف في الاستخدام بناتج القطاع الصناعي ((فاطمة، ١٩٩٠-٢٠١٣))ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة انتاج القطاع الصناعي بسبب انخفاض كلف الانتاج ، وارتفاع تنافسية السلع المحلية امام سلع الدول الاخرى في السوق الخارجي .

السنوات	سعر الصرف (دينار/ / دولار)	قيمة الصادرات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	قيمة الاستيرادات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	الناتج الصناعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	النفقات الاستثمارية بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	اجمالي النفقات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	اجمالي الايرادات بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	التضخم %	اعداد العاملين (عامل)
1990	4	68333339.7	65936511.1	85544.4	44793.7	231015.9	134777.8	29711	53.65	2825386
1991	10	30903959.3	5994353.7	8041.2	10418.1	98853.1	23887	10682	185	2906853
1992	21	20615385.9	4741538.5	17999.4	21560	101178.5	15529.2	14164	83.6	2979434
1993	74	2430000	1509000	20092.8	18894	68954	8997	18454	207.6	3079114
1994	458	1073837.9	193436.7	12361.2	5050.1	36361.3	4678	19165	448.1	3207110
1995	1674	134685.2	39133.5	8808.3	3178	25843.9	4002.6	19571	387.8	3362843
1996	1170	265376.2	51380.4	8581.4	1625.3	24197.9	7939.6	21728	-14.7	3513044

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ولكن من الملاحظ في الاقتصاد العراقي و على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (٤) دينار/ دولار في عام (١٩٩٠)الى ١٠دينار/ دولار في عام ١٩٩١ ، الا ان الانتاج الصناعي مقابل ذلك تراجع من (٨٠٤١,٢)مليون دينار في عام ١٩٩٠ الى (١٤٢٣,٣) مليون دينار في عام ١٩٩١.

ونعتقد ان ذلك يعود الى تداعيات حرب الخليج الثانية التي ادى الى زيادة الانفاق العسكري بصورة كبيرة على حساب الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، فضلا عن التدمير الواسع للبنى التحتية والمنشآت الصناعية والاثار البليغة التي اصابت قطاع الطاقة، وما زاد من هذا الامر هو فرض العقوبات الاقتصادية وفقا لقرار الامم المتحدة المرقم (٦٦١)بتاريخ (٦)اب ١٩٩٠ والذي ادى الى حرمان العراق من حق الاستيراد و التصدير وقد شملت العقوبات في بداية الامر تصدير النفط ، واستمر الحال حتى عام ١٩٩٦ اذ تم تطبيق قرار الامم المتحدة المرقم (٩٨٦)والذي صدر بتاريخ نيسان ١٩٩٦وسمح بموجبه للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه مقابل الغذاء والدواء ،وكانت احدى نتائج القرار المذكور هو انخفاض سعر الصرف الاجنبي الى (١١٧٠)دينار/ دولار بعد ان كان (١٦٧٤)دينار / دولار عام ١٩٩٥ وقاد هذا بالنتيجة لانخفاض ناتج القطاع الصناعي فبلغ (٨٨٠٨,٣)مليون دينار وكانت هذه التغيرات متفقة مع النظرية الاقتصادية فبانخفاض سعر الصرف يقل الناتج المحلي للقطاع الصناعي وذلك لانخفاض تكلفة السلع المستوردة وارتفاع تكلفة السلع المصدرة مما ينتج زيادة في الاستيرادات وانخفاض الصادرات اما عدد العاملين فبلغ (٣٥١٣٠٤٤)عاملا .

٢ـاثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال النفقات الاستثمارية(((محمد، ٢٠١٥، صفحة ٢٨٧))

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة النفقات الاستثمارية. ولكن من الملاحظ في الاقتصاد العراقي انه على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (٤)دينار/دولار في عام ١٩٩١ الى (١٠)دينار /دولار في عام ١٩٩١ الا ان النفقات الاستثمارية قد انخفضت من(٤٤٧٩٣,٧) مليون دينارالى (١٠٤١٨,١)مليون دينار ويعتقد ان سبب ذلك هو الحرب والعقوبات الاقتصادية التي مر بها العراق مما ادى الى تدمير هائل للمشاريع الصناعية الانتاجية والبنى التحتية وتوقف استيراد المواد الاولية وسعي الحكومة لتوفير السلع الغذائية وتقديم الدعم لقطاع الزراعة مما قلل من الانفاق الاستثماري ، بينما بلغ عدد العاملين (٢٩٠٦٨٥٣)عامل.وقد انخفض سعر الصرف الاجنبي مقابل الدولار ليبلغ (١١٧٠)دينار/ دولار في عام ١٩٩٦ ورافق ذلك انخفاض في النفقات الاستثمارية اذ بلغت (١٦٢٥,٣)مليون دينار والسبب في ذلك يعود لاتخاذ الحكومة اجراءات تقشفية لعلاج التضخم الحاصل بالضغط على النفقات الحكومية، اما عدد العاملين فقد اصبح (٣٥١٣٠٤٤)عامل . اما في عام ٢٠٠٣ فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي ؛ إذ بلغ (١٩٣٦)دينار/ دولار بعد ان كان (١٩٥٧)دينار/ دولار في عام ٢٠٠٣ ، قابل ذلك ازدياد النفقات الاستثمارية وبلغت (٢٦٩٣٠,٢)مليون دينار رافق ذلك ازدياد اعداد العاملين وبلغ (٥٤٦٨٦٠٥)عامل ، ويعود ذلك الى تحول العراق الى مرحلة جديدة ومن الضروري ان يكون لها اثار واضحة في الاقتصاد الوطني بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص.

ولكن من الملاحظ في الاقتصاد العراقي و على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (٤) دينار/ دولار في عام (١٩٩٠)الى ١٠دينار/ دولار في عام ١٩٩١ ، الا ان الانتاج الصناعي مقابل ذلك تراجع من (٨٠٤١,٢)مليون دينار في عام ١٩٩٠ الى (١٤٢٣,٣)مليون دينار في عام ١٩٩١.

ونعتقد ان ذلك يعود الى تداعيات حرب الخليج الثانية التي ادت الى زيادة الانفاق العسكري بصورة كبيرة على حساب الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، فضلا عن التدمير الواسع للبنى التحتية والمنشآت الصناعية والاثار البليغة التي اصابت قطاع الطاقة، وما زاد من هذا الامر هو فرض العقوبات الاقتصادية وفقا لقرار الامم المتحدة المرقم (٦٦١)بتاريخ (٦)اب ١٩٩٠ والذي ادى الى حرمان العراق من حق الاستيراد و التصدير وقد شملت العقوبات في بداية الامر تصدير النفط ، واستمر الحال حتى عام ١٩٩٦ اذ تم تطبيق قرار الامم المتحدة المرقم (٩٨٦)والذي صدر بتاريخ نيسان ١٩٩٦وسمح بموجبه للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه مقابل الغذاء والدواء ، وكانت احدى نتائج القرار المذكور هو انخفاض سعر الصرف الاجنبي الى (١١٧٠)دينار/ دولار بعد ان كان (١٦٧٤)دينار / دولار عام ١٩٩٥ وقاد هذا بالنتيجة لانخفاض ناتج القطاع الصناعي فبلغ (٨٨٠٨,٣)مليون دينار وكانت هذه التغيرات متفقة مع النظرية الاقتصادية فبانخفاض سعر الصرف يقل الناتج المحلي للقطاع الصناعي ، وذلك لانخفاض تكلفة السلع المستوردة وارتفاع تكلفة السلع المصدرة مما ينتج زيادة في الاستيرادات وانخفاض الصادرات اما عدد العاملين فبلغ (٣٥١٣٠٤٤)عامل.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

٢ـاثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال النفقات الاستثمارية((محمد، ٢٠١٥، صفحة ٢٨٧))

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة النفقات الاستثمارية. ولكن من الملاحظ في الاقتصاد العراقي انه على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (٤)دينار /دولار في عام ١٩٩١ الى (١٠)دينار /دولار في عام ١٩٩١ الا ان النفقات الاستثمارية قد انخفضت من(٤٤٧٩٣,٧) مليون دينارالى (١٠٤١٨,١)مليون دينار ويعتقد ان سبب ذلك هو الحرب والعقوبات الاقتصادية التي مر بها العراق مما ادى الى تدمير هائل للمشاريع الصناعية الانتاجية والبنى التحتية وتوقف استيراد المواد الاولية وسعي الحكومة لتوفير السلع الغذائية وتقديم الدعم لقطاع الزراعة مما قلل من الانفاق الاستثماري ، بينما بلغ عدد العاملين (٢٩٠٦٨٥٣)عامل. وقد انخفض سعر الصرف الاجنبي مقابل الدولار ليبلغ (١١٧٠)دينار/ دولار في عام ١٩٩٦ ورافق ذلك انخفاض في النفقات الاستثمارية ؛ اذ بلغت (١٦٢٥,٣)مليون دينار والسبب في ذلك يعود لاتخاذ الحكومة اجراءات تقشفية لعلاج التضخم الحاصل بالضغط على النفقات الحكومية، اما عدد العاملين فقد اصبح (٣٥١٣٠٤٤)عامل . اما في عام ٢٠٠٣ فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي ، فقد بلغ (١٩٣٦)دينار/ دولار بعد ان كان (١٩٥٧)دينار/ دولار في عام ٢٠٠٣ ،قابل ذلك ازدياد النفقات الاستثمارية وبلغت

(٢٦٩٣٠,٢) مليون دينار رافق ذلك ازدياد اعداد العاملين وبلغ(٥٤٦٨٦٠٥)عامل ، ويعود ذلك الى تحول العراق الى مرحلة جديدة ومن الضروري ان يكون لها اثار واضحة في الاقتصاد الوطني بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص.

٣ ـ اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال الصادرات و الاستيرادات((حالوب، ١٩٨٥-٢٠٠٨، صفحة ((٧

ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي كان من المفروض ان يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات وذلك لزيادة قدرة البلد التنافسية بسبب انخفاض تكاليف الانتاج .ولكن نلاحظ ان الاقتصاد العراقي على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من(٤) دينار/ دولار عام ١٩٩١ الى ١٠ دينار / دولار في عام١٩٩١ ، وعند ملاحظة الصادرات و الاستيرادات نجد انها متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ويرجع السبب الى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي ، بينما ازداد عدد العاملين في هذه المدة ويرجع سبب ذلك الى الحروب التي خاضها العراق وقانون التجنيد الالزامي فضلا عن الزيادة في الصادرات في بعض السنوات اما في عام١٩٩٦ فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي قابله ازدياد الصادرات وانخفاض الاستيرادات العراقية بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة والخاصة بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء والسماح بتصدير النفط الخام بكميات محدودة حيث بلغ سعر الصرف (١١٧٠)دينار/ دولار بعد ان كان (.١٦٧٤) عام ١٩٩٥ ،اما الصادرات والاستيرادات فقد بلغت(٢٦٥٣٧٦,٢)مليون دينار ،(٣٢٧٤١٧,٨)مليون دينارعلى التوالي ، واستمرت الزيادة للاعوام التالية وانعكست هذه الزيادة على اعداد العاملين في العراق حيث بلغ لنفس العام (٥٤٦٨٦٠)عامل. اما بالنسبة لعام ٢٠٠٣ فقد انخفض سعر الصرف الاجنبي وبلغ (١٩٣٦)دينار/ دولار قابل ذلك انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات حيث بلغت (٣٢٩٧٦٥,٢)مليون دينار،(٣٢٧٤١٠,٨)مليون دينار على التوالي ، اما اعداد العاملين فقد اصبح (٥٤٦٨٦٠٥)عامل ، وقد يرجع السبب الى الزيادة الحاصلة في عدد السكان وزيادة السكان النشطين اقتصاديا . اما بالنسبة للمدة (٢٠١٠-٢٠١٢)فقد انخفضت قيمة العملة و ازدادت الصادرات اما بالنسبة للاستيرادات فقد ازدادت هي الاخرى ويرجع السبب في الزيادة بالاستيرادات المزامنة للصادرات الى الاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي اي عدم اهتمام الحكومة بالقطاعات الاقتصادية ، و بلغ سعر الصرف في عام ٢٠١٢(١٢٣٣)دينار/ دولار اما الصادرات و الاستيرادات فبلغت (٤٠٨٢٥٤,٤) مليون دينار. و(٢٦٦٩٢٢,٥)مليون دينار ، اما اعداد العاملين فقد انخفض الى (٧٦١٨٤٥١).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المبحث الثالث

قياس وتحليل مؤشرات اثر سعر الصرف في الاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٥)

١ - توصيف النموذج : ان مرحلة توصيف النموذج Specification Stage تعد من أهم المراحل لبناء نموذج قياسي وأصعبها لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يقوم عليها النموذج، وتعد النظرية الاقتصادية هي المرحلة الاساسية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية باستعمال الرموز في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ((وليد، ٢٠٠٦، صفحة ٤٧))، ((كما تم استخدام الوسط الحسابي للقيم الذي يعرف بأنه نقطة الاتزان لهذه القيم ، اي القيمة التي تجعل مجموع انحرافات القيم عنها يساوي صغر)) (ليلى،٢٠٢٢،صفحة ٨٣٥)

ستحدد في هذه المرحلة متغيرات النموذج وحددت الباحثة المتغيرات كما موضح في المعادلة الآتية:-

$$NW = \beta_0 + \beta_1 DGDP + \beta_2 DP + \beta_3 ER + \beta_4 IN + \beta_5 TE + \beta_6 DTR + \beta_7 TX + u_t$$

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

جدول (٢)

المتغيرات المستعملة بالنموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها

المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز باللغة الانكليزية	نوع المتغير
اعداد العاملين (التوظيف)	Employment(Nember of worker)	NW	تابع
سعر الصرف	Exchange Rate	ER	مستقل
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP	مستقل
الصادرات	Export Reducer	TX	مستقل
اجمالي النفقات	Total expenditure	TE	مستقل
اجمالي الايرادات	Total revenue	TR	مستقل

مستقل	IN	Inflation rate	معدل التضخم

وقد أضيفت المتغيرات المستقلة(TX ,DGDP ,IN , ER ,TE ,DTR , DP) الى النموذج أعلاه ؛ لأنها تؤثر بصورة غير مباشرة في الاستخدام بتأثرها بسعر الصرف الى جانب المتغير المستقل سعر الصرفER

٢ : قياس وتحليل النموذج

أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)

يعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اداة لتشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية ، من اجل ملاحظة الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية محل البحث من حيث درجة تكاملها .ونظرا لما تم ايضاحه في الكثير من البحوث ان طريقة الفحص النظري ربما لا تؤدي الى نتائج رسمية واكيدة بشأن طبيعة استقرار السلاسل الزمنية ، خاصة في ظل وجود اختبارات قياسية طورت لهذا الغرض((سحر، ٢٠١١، صفحة ١٩٦)).

وتبين النتائج ان اعداد العاملين والناتج الصناعي وسعر الصرف قد استقر عند مستوى معنوية ١٠ % اما النفقات و التضخم والناتج المحلي الاجمالي اضافة الى اعداد العاملين فقد استقر عند ٥% اما الصادرات والايرادات والناتج المحلي فقد استقر عند مستوى ١% .

ب ـ اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Integration Test

أولًا. اختبار الاثر (Trace)

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدارسة في المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ((عبداللطيف، ٢٠١٣، الصفحات ١٧٧-١٨٧)).

ومن مخرجات برنامج ال ((E-views-9 وجدنا ان ان القيمة التي تم احتسابها لاختبار الاثر بلغت (٢٦٢,٠١١٢) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (١٢٥,٦١٥٤)، فضلًا عن أن قيمة (P) أي (P-Value) هي أقل من (٥%)، إذ بلغت (٠,٠٠٠٠) وهذا يعطينا ذات النتيجة ، أي رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانيًا. اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue):

بذات الطريقة التي تم استخدامها في اختبار الاثر يمكننا اختبار فرضيات النموذج في اختبار أنجن.

ومن مخرجات برنامج ال ((E-views-9 وجدنا ان القيمة االتي تم احتسابها لاختبار (Max-Eigen) بلغت (١٠٨,١٤٠٧) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (٤٦,٢٣١٤٢)، فضلًا عن أن قيمة (P) أي (P-Value) هي أقل من (٥%)، اذ بلغت (٠,٠٠٠٠) وهذا يعطينا النتيجة ذاتها، أي رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

يعد نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regression) من أكثر النماذج التي تتمتع بالمرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة الاتجاهات (Multivariate Time Series) كما أنه يعد امتدادا طبيعيا من نموذج الانحدار الذاتي الأحادي المتغير(Univar ate Autoregressive model) إلى السلاسل الزمنية الحركية المتعددة المتغيراتseries (Dynamic multivariate time) .

ومن نتائج التقرير نجد الاتي:

$$NW = -0.00000986 - 0.006806\, DGDP(-2) - 0.0000285\, DTR(-2) + 0.168159 ER(-2) - 0.345643 IN(-2) - 0.000155 TE(-2) + 0.00000795\, TX(-2) + 0.0000320\, DP(-2)$$

• بلغت قيمة R-squared نسبة (٠,٩٨٧٣٤٨)، وهذا يعني أن (٩٨%) من التغيرات التي تحدث بالمتغير التابع ترجع الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (٢%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي

• بلغت قيمة R-squared Adj. نسبة (٠,٩٥٣٦١٠).

• بلغت F-statistic قيمة (٢٩,٢٦٥٢٤) ، وهي اكبر من قيمتها الجدولية ، مما يدل على معنوية النموذج الإجمالي، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ـــ التحليل الاقتصادي

من المعادلة التقديرية للنموذج القياسي المختار نلاحظ أن المتغيرات المستقلة (ناتج القطاع الصناعي ، الصادرات ، سعر الصرف) تسير على وفق منطق النظرية الاقتصادية فقد ارتبطت بعلاقة طردية مع المتغير التابع ، اما المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، الايرادات ، النفقات) ، فقد خالفت منطق النظرية الاقتصادية وارتبطت بعلاقة عكسية مع المتغير التابع .

ان سبب ارتباط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية مع الاستخدام يعود لكونه يرتكز على ايرادات القطاع النفطي , والذي يعد غير مولد لفرص العمل, لذا فأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى ضعف فرص العمل وتتركز أغلبها في مجال الأمن والدفاع والتي تعد قطاعات خدمية ولا تسهم في العملية الانتاجية

مما يتطلب تنويع الاقتصاد العراقي بالافادة من الايرادات النفطية والاتجاه الى القطاعات الزراعية والصناعية والتي تحتاج الى ايدٍ عاملة بصورة اكبر ، ومن ثَمّ تؤدي الى المساهمة بنسب كبيرة إذا ما استغلت تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ، بالرغم من الاحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي من تدهور وعقوبات اقتصادية أدت الى توقف اغلبية قطاعاته الاقتصادية الحيوية والى التغيرات الحادة التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

اما بالنسبة للنفقات والايرادات فان سبب ارتباطها بعلاقة عكسية مع الاستخدام ومخالفتها لمنطق النظرية الاقتصادية فيعود ذلك لظروف الحرب التي مر بها البلد وما حدث من تحولات ادت الى توقف غالبية المصانع وتسريح الجيش الامر الذي ساعد في زيادة عدد العاطلين عن العمل وفقدان التمويل الذي كانت توفره العوائد النفطية بسبب تراجع اسعار النفط التي ادت الى توقف اغلب المشاريع الجاذبة للأيدي العاملة ، فضلا عن تسخير موارد وإمكانات العراق لدعم المجهود الحربي وزيادة الضغط التضخمي مما يعكس استمرار سياسة التمويل بالعجز من قبل الحكومة لتمويل نفقاتها المتزايدة ، فضلا عن السياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة الأمر الذي أدى الى انخفاض النفقات والايرادات فضلا عن ان النفقات الحكومية تتركز على الجانب التشغيلي الذي يتميز بثبات نسبي ولم تتركز على الجانب الاستثماري الذي يخلق فرص عمل .

اما فيما يخص التضخم فان سبب ارتباطه بعلاقة عكسية مع المتغير التابع (الاستخدام) هو الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من الحروب والعقوبات الاقتصادية مما قاد الى توقف اغلب القطاعات الاقتصادية وفضلا عن التقلبات التي شهدها الاقتصاد العراقي ، وانخفاض اسعار النفط كل ذلك قاد الى ارتفاع مستوى الاسعار في الاقتصاد العراقي .

ولكن من الملاحظ في الاقصاد العراقي و على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من (٤) دينار/ دولار في عام (١٩٩٠)الى ١٠دينار/ دولار في عام ١٩٩١ ، الا ان الانتاج الصناعي مقابل ذلك تراجع من (٨٠٤١,٢)مليون دينار في عام ١٩٩٠ الى (١٤٢٣,٣)مليون دينار في عام ١٩٩١.

ونعتقد ان ذلك يعود الى تداعيات حرب الخليج الثانية التي ادى الى زيادة الانفاق العسكري بصورة كبيرة على حساب الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، فضال عن التدمير الواسع للبنى التحتية والمنشآت الصناعية والاثار البليغة التي اصابت قطاع الطاقة، وما زاد من هذا الامر هو فرض العقوبات الاقتصادية وفقا لقرار الامم المتحدة المرقم (٦٦١)بتاريخ (٦)اب ١٩٩٠ والذي ادى الى حرمان العراق من حق الاستيراد و التصدير وقد شملت العقوبات في بداية الامر تصدير النفط ، واستمر الحال حتى عام ١٩٩٦ اذ تم تطبيق قرار الامم المتحدة المرقم (٩٨٦)والذي صدر بتاريخ نيسان ١٩٩٦وسمح بموجبه للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه مقابل الغذاء والدواء ، وكانت احدى نتائج القرار المذكور هو انخفاض سعر الصرف الاجنبي الى

(١١٧٠)دينار/ دولار بعد ان كان (١٦٧٤)دينار / دولار عام ١٩٩٥ وقاد هذا بالنتيجة لانخفاض ناتج القطاع الصناعي فبلغ (٨٨٠٨,٣)مليون دينار وكانت هذه التغيرات متفقة مع النظرية الاقتصادية فبانخفاض سعر الصرف يقل الناتج المحلي للقطاع الصناعي وذلك لانخفاض تكلفة السلع المستوردة وارتفاع تكلفة السلع المصدرة مما ينتج زيادة في الاستيرادات وانخفاض الصادرات اما عدد العاملين فبلغ (٣٥١٣٠٤٤)عامل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولًا/ الاستنتاجات

1- تبين أن الاقتصاد العراقي ذو حساسية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و لاسيما في أسعار في اسعار الصرف،اذ ان التركيب السلعي للصادرات يتكون من سلعة او سلع محدودة، عادة تقيم بالدولار.

2- بلغت قيمة 1.9689.6 (R-squared) وهذا يعني وجود علاقة قوية بين سعر الصرف والاستخدام .

3- إن زيادة سعر الصرف لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى أرتفاع الاستخدام(NW) بمقدار ١,٠٨٦٠٢وحدة عمل ، أي أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وتعكس هذه العلاقة التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاجنبي أمام الدينار العراقي ومدى مساهمتها في التأثير في الاستخدام.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثانيًا/ التوصيات

1- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت.

2- الحد من الدور الذي يؤديه القطاع النفطي بوصفه قطاعا حاكما للاقتصاد العراقي ، إذ ان الناتج المحلي الاجمالي ونموه يرتبط أشد الارتباط بالتغيرات الحاصلة في هذا القطاع مما يبقى الاقتصاد تحت رحمة تحركات العرض والطلب لهذا المورد، وتقلبات الاسعار وهذا ينعكس على التأثير في الاستخدام .

3- القيام بتنويع الاقتصاد وذلك من الإفادة من الايرادات النفطية والاعتماد على القطاعات الرئيسية من مثل الزراعة والصناعة وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات الى الخارج ،ومن ثم الحد من مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية والتي تحتاج الى ايدي عاملة بصورة أكبر مما يؤدي الى زيادة فرص العمل .

المصادر

(١) د سمير فخري نعمة ،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، الطبعة الاولى دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان ٢٠١١

(٢) سليم رشيد عبود الزبيدي ، أثر سعـــــر الصرف في المؤشرات العـــــامة لأسعار الاسهم - دراسة تطبيقية في سوق العـــــراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،

(٣) هـاشـم جبـار حسـين المفرجي ، قياس فاعلية العوامل المؤثرة في سعر الصرف نموذج تطبيقي للمملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة- للمـــدة (١٩٩١ -٢٠٠٢) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء، ٢٠٠٥ ،

(٥) د عبد الحسين جليل الغالبي – ليلى بديوي ، تقلبات سعر الصرف في ظل تحرر التجارة الخارجية (مصر دراسة حالة للمدة١٩٨٤- ٢٠٠٢ ،) مجلةالكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد ١ ،عدد٥ ، ٢٠١١ ،

(٦) د عبد الحسين جليل الغالبي – ليلى بديوي ، مصدر سبق ذكره ،.

(٧) صابرين عدنان والي اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق ،العدد ٣٥,السنة الثامنة ،جامعة القاسم الخضراء ، ٢٠٢٠.

(٨) سلايمية ظريفة ،اقتصاد اسعار الصرف ،جامعة ٨ماي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ٢٠١٦.ص ١٠.

(١١) عبد الرحمن يسري احمد – د السيد محمد احمد السيريني ، الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعة ،٢٠٠٩ ،

(١٢) د.احمد حافظ الطائي ، ظاهرة بطالة الشباب في العراق اسباب وطرق العلاج ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد ٤٧ ،٢٠١٤ ،

(١٣) د عبد الرحيم مكطوف ، سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل دراسة تحليلية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد ١ ، عدد.خاص بالمؤتمر العلمي ، ٢٠١٢ ،

(١٤) (https://mawdoo3.com

(١٥) مركز حمورابي للبحوث والدراسات، التقرير الاستراتيجي العراقي،٢٠٠٨،.

(١٦) ـ سحر قاسم محمد، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، "الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق"، بحث منشور، كانون الأول، ٢٠١١

(١٧) مركز حمورابي للبحوث والدراسات، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٨

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

(١٨) أحمد حسين بتال وأخرون ،"العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة(١٩٨٠-٢٠١٠)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني.

(١٩) المصدر بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لإلحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٣)،نشرات متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥.)

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم سياسات التشغيل والقوة العاملة للمدة(٢٠٠٧ –٢٠١٥)،دائرة التنمية البشرية .

- فاطمة تركي نعمة موسى ، قياس اثر النمو االاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ,رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥.

(٢٠) محمد صالح سلمان الكبيسي - نضال قادر حسن ، قياس وتحليل العالقة السببية بين االنفاق الحكومي االستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير

النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٢٠ ، العدد ٧٨ ، لسنة ٢٠١٥ ، ص ٢٨٧.

(٢١) حالوب كاظم معلة ,فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٨),مجلة الادارة والاقتصاد السنة ٣٧,العدد١٠٠, ٢٠١٤

(٢٢) وليد أسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان،٢٠٠٦،

(٢٣) سحر فتح الله محمد علي – حيدر حسين احمد واخرون ، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الأسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد ١٧ ، العدد ٦٣ ، ٢٠١١ (٢٤)

(٢٤) د عبد اللطيف حسن – علي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٣٤ ، المجلد ٩ ٢٠١٣ .

)٢٥(د. جمعة، ليلى علي، اعتماد الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي في اوقات الازمات (أزمة ارتفاع سعر صرف الدولار أنموذجا) ، مجلة لارك، العدد(٤) المجلد(٤٧) ٢٠٢٢.

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss47.2436

Sources

(1) Dr. Samir Fakhri Nehme, The reciprocal relationship between the exchange rate and interest and its reflection on the balance of payments, first edition, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman 2011.

(2) Salim Rashid Abboud Al-Zubaidi, The impact of the exchange rate on general stock price indicators - an applied study in the Iraqi stock market for the period (2005-2011), unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala,

(3) Hashem Jabbar Hussein Al-Mafarji, Measuring the effectiveness of factors affecting the exchange rate, an applied model for the Hashemite Kingdom of Jordan and the United Arab Emirates - for the period (1991-2002), unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2005,

(5) Dr. Abdul Hussein Jalil Al-Ghalibi - Laila Badawi, Exchange rate fluctuations in light of the liberalization of foreign trade (Egypt, a case study for the period 1984-2002), Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 5, 2011,

(6) Dr. Abdul Hussein Jalil Al-Ghalibi - Laila Badawi, previously mentioned source.

(7) Sabreen Adnan Wali, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the General Budget of Iraq, Issue No. 35, Eighth Year, Al-Qasim Green University, 2020.

(8) Salamiya Zarifa, Exchange Rate Economics, May 8 University, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, 2016, p. 10.

(11) Abdul Rahman Yousry Ahmed - Dr. Al-Sayyid Muhammad Ahmed Al-Sirini, International Economics, Al-Dar Al-Jami'a, 2009,

(12) Dr. Ahmed Hafez Al-Taie, The phenomenon of youth unemployment in Iraq: causes and methods of treatment, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 47, 2014,

(13) Dr. Abdul Rahim Maktouf, The labor market in Iraq between unemployment and employment, an analytical study, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, a special issue of the Scientific Conference, 2012,

(14) https://mawdoo3.com

(15) Hammurabi Center for Research and Studies, Iraqi Strategic Report, 2008,.

(16) - Sahar Qasim Muhammad, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Department of Macroeconomics and Monetary Policy, "Mechanisms that must be provided for Iraq's transition from a planned economy to a market economy," published research, December, 2011

(17) Hammurabi Center for Research and Studies, previously mentioned source, 2008

(18) Ahmed Hussein Battal and others, "The dynamic relationship between the exchange rate and inflation in Iraq for the period (1980-2010)," Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, special issue, Second Scientific Conference.

(19) Source based on:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Statistical Collection for the period (1990-2003), various bulletins for the period (2004-2015.).

20 - Fatima Turki Nima Musa, Measuring the impact of economic growth on employment in Iraq for the period (1990 - 2013), unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2015.

(21) Muhammad Saleh Salman Al-Kubaisi - Nidal Qadir Hassan, measuring and analyzing the causal relationship between government investment spending and non-governmental gross domestic product.

Oil in Iraq for the period (1990-2015) Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, Issue 78, 2015, p. 287.

(22) Haloub Kazem Maaleh, the foreign trade gap and the degree of exposure of the Iraqi economy for the period (1985-2008), Journal of Management and Economics, Year 37, Issue 100, 2014.

(23) Walid Ismail Al-Saifu and others, "Basics of Analytical Econometrics," Dar Al-Ahlia for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2006,

(٢٣)Sahar Fathallah Muhammad Ali - Haider Hussein Ahmed and others, Analysis of the relationship between stock market fluctuations and economic activity in the United States of America, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 63, 2011 (24)

(24) Dr. Abdul Latif Hassan - Ali Abdel Zahra, Analysis of the long-run equilibrium relationship using unit root tests and the method of integrating autocorrelated models and time lag (ARDL) models, Journal of Economic Sciences, Issue 34, Volume 9 2013.

(25)Dr.. Jumaa, Laila Ali, the public's reliance on social networking sites in times of crisis (the crisis of the rise in the dollar exchange rate as an example), Lark Magazine, Issue (4), Volume (47), 2022.

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss47.2436

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية